وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة محمد خيضر بسكرة

كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية

قسم العلوم الإنسانية

سلسلة محاضرات تاريخ النظم السياسية

السنة الثالثة تاريخ

أستاذ المقياس : جدو فؤاد

ملخص محاضرة " تطور النظام السياسي الفرنسي "

تمهيد:

عرف النظام السياسي الفرنسي تطورا منذ الثورة الفرنسية الي غاية قيام الجمهورية الخامسة و التي لا تزال قائمة الى يومنا هذا ، و سنحاول التطرق الى التغيرات التي حدثت و التفاعلات التي تحدث بين السلطات داخل النظام السياسي الفرنسي.

1- **الملكية المقيدة :** تبدأ هذه المرحلة بتشكيل المجالس العامة المتكونة من البورجوازيين و الفلاحين الى جمعية وطنية و وضع دستور الملكية المقيدة التي حلت محل الملكية المطلقة ، و تضمن هذا الدستور اعلان حقوق الانسان و تجسيد مبدأ الفصل بين السلطات و مبدأ سيادة الامة حيث صدر هذا الدستور بتاريخ 03 سبتمبر 1791 و قام الملك بأداء اليمين الدستورية و أصبحت السلطة بيد الجمعية العامة (البرلمان) بدل من الملك و يستمد سلطته من الشعب .
الا ان الجمعية العامة سيطرت عليها الطبقة البرجوازية و ليس الشعب مما جعل الشعب بعيدا عن اتخاذ القرار و ان الانتخاب يكون من طرف اشخاص معينين و أي مترشح يجب ان يكون مالكا للعقارات و هذا ما ابعد الشعب اكثر ، كما قام الملك بمحاولة للرجوع الى السلطة و اخذ السلطات بيده و هذا ما أدى الى قيام ثورة 10 اوت 1792 و بهذا انتهت الملكية المقيدة التي يرأسها الملك لويس 16 و قيام الجمهورية الأولى .

2- **الجمهورية الأولى 1792-1799 :**

بدأت هذه الجمهورية مع تعليق سلطة الملك و دعوة الفرنسيين دون تمييز لانتخاب جمعية جديدة تقوم بوضع دستور جديد و هذه الأخيرة قامت بإلغاء الملكية و اقرت قيام الجمهورية الأولى بتاريخ 21 سبتمبر 1792 و في تلك الفترة تمت محاكمة الملك لويس السادس عشر مع زوجته و تم اعدامهما ، الا ان زحف جيوش دول التحالف على الحدود الفرنسية اجل وضع دستور الجمهورية الجديد و تم تشكيل لجنة للانقاذ الوطني لتسيير شؤون البلاد و ترأس هذه اللجنة " روبسبيير" و الذي تبنى النهج الاستبدادي و القضاء على الخصوم.

هذا ما دفع الى قيام احتجاجات و ثورة شعبية في 31 ماي 1793 تم الموافقة على دستور 24 جوان 1793 و لكن بقي روبسبيير في السلطة الى غاية الإطاحة به و إعدامه أي تم وضع دستور ثالث بتاريخ 22 اوت 1795 و الذي تضمن مبدأ الفصل الجامد بين السلطات و تضمن أيضا تأسيس نظام برلمان بمجلسين و هو مجلس الشيوخ و مجلس الخمسمئة (500) و لم تدم هذه الجمهورية طويلا الى ان قام بونابرت بانقلاب على السلطة بتاريخ 9 نوفمبر 1799 و أقام مكانها الإمبراطورية الأولى.

3- <u>الإمبراطورية الأولى 1799-1814 :</u>

قامت هذه الإمبراطورية على مبدأ " السلطة يجب ان تأتي من فوق و الثقة من الأسفل " بمعنى ان دور الشعب يقتصر على اختيار اشخاص قادرين على تولي المسؤولية و بموجب هذا المبدأ تم تجسيد دستور جديد في 15 ديسمبر 1799 و جاء هذا الدستور بمبدأ جديد و هي تعيين ثلاث قناصلة لقيادة السلطة التنفيذية لمدة 10 سنوات بدل من تعيين رئيس حكومة و في المقابل تم تعيين سلطة تشريعية من أربعة (04) مجالس و هي مجلس الشيوخ و مجلس الدولة ، مجلس التريبونات و الجسم التشريعي .

فدور مجلس الشيوخ هو حماية الدستور و المجالس الأخرى اما مجلس الدولة فدوره المبادرة بالقوانين اما مجلس تريبونات فهو يتكون من نواب مدة الدورة 5 سنوات و يتولى مهمة مناقشة القوانين اما الجسم التشريعي يجتمع لمدة 4 اشهر كل سنة حيث يستمع لاعضاء المجالس السابقة و يقوم بالمصادقة على القوانين حتى تصبح نافذة.

الا ان الامبراطورية تحولت الى امبراطورية عسكرية و هذا أدى الى زوالها.

4- <u>الملكية البرلمانية 1814-1848 :</u>

تبدا هذه المرحلة بالميثاق الذي أعطاه الملك لويس 18 الى الشعب الفرنسي في 14 جوان 1814 و الذي تضمن بعض الحقوق مثل الانتخاب الذي يبدأ من سن الثلاثين و يدفع الضرائب

و من جهة أخرى اصبح الملك هو صاحب السيادة يتمتع بصلاحيات الرئيس و له سلطة تعيين الوزراء .

الى جانب الملك هناك مجلس الشيوخ و هو هيئة تشريعية يتم تعيين بعض أعضائها بعد انتخابهم مدى الحياة او عن طريق الوراثة و يوجد مجلس النواب و هو مجلس منتخب لمدة 5 سنوات قابل لتجديد ، اما الوزراء يتم تعيينهم و يتحملون مسؤولية مناصبهم و تم الاخذ بهذا النظام تأثرا بالنظام البريطاني.

و بقي هذا النظام الى غاية 1827 كان النظام الفرنسي نظاما برلمانيا الى ان وصل الى السلطة شارل العاشر و الذي بدا في هذه السنة في تطبيق حكم مطلق مما أدى الى نشوب ثورة ضده في 1830 .

5- <u>الجمهورية الثانية 1848-1851 :</u>

عرفت فترة ما بين 1830 و 1848 فوضى و فساد النظام و انتشار الرشوة داخل النظام الفرنسي حيث تزايدت الاحتجاجات و التي انتهت بمقتل 50 مواطنا فرنسيا مما أدى الى قيام ثورة و اسقاط النظام الملكي و قيام الجمهورية الثانية و التي بموجبها تأسست الجمعية التأسيسية و التي قادها الجنرال " كافيناك" و تم اعلان قيام الجمهورية الثانية و الدستور الجديد يوم 4 نوفمبر 1848 و هذا الدستور جمع بين النظام البرلماني البريطاني و النظام السياسي الأمريكي حيث يوجد رئيس للجمهورية يقوم بتعيين وزراء ، لكن هذه الجمهورية لم تعرف استمرار بسبب تدخل لويس نابليون و إعلانه مبادئ و قوانين جديدة .

6- <u>الإمبراطورية الثانية 1852-1875 :</u>

المبادئ التي اعلنها لويس نابليون هي انتخاب رئيس للسلطة التنفيذية لمدة 10 سنوات و تبعية الوزراء له و مجلس الدولة مهمته اعداد مشاريع القوانين و هيئة تشريعية و مجلس شيوخ و طرحت هذه الأفكار للشعب و وافق عليها و تم اصدرا الدستور الجديد في 14 جانفي 1852 و اصبح نابليون الثالث هو الحاكم الفعلي للسلطة و سنة 1860 تبنى نابليون النظام الليبرالي الذي كان مرفوضا من طرف الطبقة البرجوازية و موقفه من دول الجوار و المتمثلة في إيطاليا و النمسا و بروز تيار سياسي يمثل الاحرار ادى هذا الى تغير النظام الى النظام البرلماني و بالتالي عادت المجالس المنتخبة للعب دورها الأساسي و تحول تدريجيا للديمقراطية الا ان الحروب الأوروبية و هزيمة سودان sedan حيث الغي الحكم النابليوني و حل مجلس الدولة و انتخاب جمعية أخرى لوضع دستور جديد و تعيين ما كماهون Mac Mahonرئيسا للسلطة التنفيذية سنة 1873 لمدة سبع سنوات و هذه مهدت للجمهورية الثالثة.

7- الجمهورية الثالثة 1875-1940 :

قامت هذه الجمهورية على نظام برلماني جمهوري و المتكون من برلمان يتكون من مجلسين مجلس للنواب يتم انتخابه عن طريق الاقتراع العام و المباشر و مجلس الشيوخ يتم انتخابه بطريقة غير مباشرة اما رئيس الجمهورية يتم اختياره بواسطة نواب المجلسين بالأغلبية المطلقة و لمدة سبع سنوات و له واجبات عديدة و له وزراء و اعتمد ابتداء من سنة 1879 منصب الوزير الأول الذي تم تعين كليمنصو فيه.

و تجسد النظام البرلماني اكثر مع نقل السلطات من الرئيس الى الوزير الأول و تعيين حكومة من المجلسين و بالتالي تجسيد النظام البرلماني بشكل كامل و استمر هذا النظام الى غاية احتلال فرنسا من طرف المانيا في الحرب العالمية الثانية.

8- الجمهورية الرابعة 1946-1958 :

بعد احتلال فرنسا سقطت الجمهورية الثالثة و طرحت مسألة الاستمرار في الحرب ضد الالمان من قبل الوزير الأول راينو Reynaud في حين كان راي الماريشال بيتان وقف الحرب و هي وجهة النظر التي نجحت فتولى بيتان مقاليد الأمور و اجرى تعديلا دستوريا تولى بموجبه جميع السلطات للحفاظ على النظام و تحرير التراب الوطني الفرنسي و تم تعين حكومة فيشي و التي أصبحت عبارة عن حكومة ديكتاتورية في نظر القانون و في سنة 1942 وضع الالمان السيد لافال على راس الحكومة و اصبح هو الذي يتولى القيادة الفعلية لسياسة البلاد مما قيد من سلطة بيتان.

و في لندن كان نائب كاتب الدولة للدفاع ديغول في حكومة راينو بدأت المطالب بالمقاومة و بدا ديغول ينظمها ثم انتقل الى شمال افريقيا اثناء دخولها من طرف الحلفاء فانشئت اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني و تحولت هذه اللجنة الى حكومة مؤقتة للجمهورية الفرنسية سنة 1944 و تم اعتبار حكومة فيشي بانها غير شرعية و بقي شارل ديغول تسيير شؤون الدولة الى ان صدر دستور 27 أكتوبر 1946 الذي انشأ الجمهورية الرابعة و اقر هذا الدستور برلمان من مجلسين و هما الجمعية الوطنية و مجلس الجمهورية الى جانب رئيس الجمهورية حيث ينتخب من قبل مجلسي البرلمان لمدة سبع سنوات و ليس له سلطات و الى جانبه الحكومة المكونة من رئيس مجلس الوزراء و وزراء و يتحمل المسؤولية الجنائية و السياسية .

و مع بداية الثورة الجزائرية توالت العديد من الحكومات في تلك الفترة الا انها لم تستطع ان تحقق استقرارا الى ان وصلت اخر حكومة بقيادة فليملين يوم 28 ماي 1958 و التي لم تصمد و استقالت بهذا التاريخ حيث طلب رئيس الجمهورية من ديغول تشكيل حكومة و حصل على موافقة

البرلمان بتاريخ 1 جوان 1958 و منحت له كل الصلاحيات و تم اصدار دستور جديد عرض على الاستفتاء يوم 28 سبتمبر 1958 و تم الموافقة عليه و الذي اقر نظام سياسي جديد و الذي عرف بالنظام شبه رئاسي .

و بهذا الدستور الجديد انتهت الجمهورية الرابعة و بدأت الجمهورية الخامسة بعد انتخاب شارل ديغول رئيسا للجمهورية في 9 ديسمبر 1958 من طرف نواب الجمعية الوطنية و باشر وظائفه يوم 8 جانفي 1959 .

9- <u>الجمهورية الخامسة 1958 الى يومنا هذا :</u>

اول تغير حدث في الجمهورية الخامسة و الدستور الجديد هو انتخاب رئيس الجمهورية من طرف الشعب و ليس من طرف البرلمان لمدة سبع سنوات قابلة للتجديد و تكون الانتخابات بالأغلبية المطلقة لدورين و اعط شروط للترشح بان يكون فرنسيا و يبلغ من العمر 23 سنة و ان يدعم من قبل 500 منتخب في 10 مقاطعات فرنسية ، اعطى الدستور صلاحيات واسعة من بينها تعيين الوزير الأول و اصدار القوانين .

و هناك البرلمان المكون من مجلسين و هما الجمعية العامة و التي تتكون من نواب منتخبين لمدة اربع سنوات من قبل الشعب و يحق لكل مواطن فرنسي بلغ 23 سنة ان يترشح للجمعية العامة اما مجلس الشيوخ يتم انتخاب أعضائه عن طريق الاقتراع العام غير المباشر و الذي يتم حسب عدد السكان حيث بلغ عدد ممثلين فيه 316 عضو و يتم انتخابهم من طرف نواب المقاطعات و المجالس البلدية لمدة تسع سنوات يجدد الثلث منهم كل ثلاث سنوات.

للبرلمان دورة تبدأ2 أكتوبر و تدوم 80 يوما و الدورة الثانية في 2 افريل و تدوم 90 يوم و يقوم البرلمان بمناقشة القرارات و اصدار القوانين و التشريعات.

كما يمارس البرلمان حق الرقابة على الحكومة و الوزراء و المسالة و المصادقة على الميزانية.